إنعكاسات إنتشار فيروس كورونا على ربحية المنشآت و أثرها على التقارير المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية

إ.د أحمد زكي حسين متولي

تحاول جميع الدول في الفترة الحالية القضاء على انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19) والحد من انعكاساته عن طريق صياغة آليات داخلية وخارجية ووسائل مختلفة للوقاية منها، وأرئ تمييز رؤية الدولة المصرية وأداء جميع الوزارات في استخدام كافة الإمكانيات والطاقات المتاحة على جميع المحاور الطبية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية والاعلامية لمواجهة المخاطر الناجمة عن انتشار فيروس كورونا وتخفيض الأعباء عن جميع المواطنين وذلك من خلال تطبيق الدولة لخطة شاملة لمواجهة فيروس كورونا المستجد وذلك من خلال إتخاذ إجراءات متكاملة ومتناقة سواء في القطاع الصحي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، على سبيل المثال الاهتمام بالفنات الأكثر ضررا وتأجيل سداد الأقساط البنكية وغيرها، كما أن قيام الدولة المصرية بتعزيز العلاقات الدولية وتبادل الخبرات يدل على رؤية متميزة مرتبطة بالأمن القومي ومحاور الأزمة.

تشير بعض الآثار الاقتصادية السلبية الأشد ضرا من انتشار فيروس كورونا وهو تقلص حجم العملة في المنشآت التابعة لجهزة القطاع الخاص والعام مما يقلل الإنتاجية وبالتالي تأثر ربحية تلك المنشآت سلبيا مما يقلل من أمعار الأسهم للمنشآت المعقدة في بورصة الأوراق المالية المصرية، كما ساهمت الإجراءات الاحترازية المن влаصة في كافة دول العالم ومنها ظاهرة حظر التجوال والتي بدورها إنعكست على الأبعاد الاقتصادية لمنشآت الأعمال. تحاول الدولة تنفيذ الإجراءات والوسائل الوقائية لتقليض حجم الخسائر المادية والمعنوية على الأطراف المتعددة، حيث تلقى هذه الأزمة
الصحة إلى تأثر القطاعات القومية جماعياً (قطاع الأعمال – القطاع الحكومي – القطاع العائلي – قطاع العالم الخارجي – قطاع الأذخْر والاستثمار) كما تؤثر على الموارنة القومية لما تتطلبه الاحتياطيات المالية غير المتوقعة لسد العجز والخسارة في الموقف الاقتصادي وخصوصاً في الدول التي.

واجهت معايير المحاسبة الدولية واضحة حيث نص المعيار الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية – أنه يجب على الإدارة عمل بيان واضح وغير متحفظ في الملاحظات، كما أنه يجب على الإدارة أن تقوم بتقييم قدرة المنشأة على الاستمرار، وتُعد البيانات المالية على هذا الأساس ما لا تكن المنشأة في طور التصفية أو وقف النشاط، ويجب الإفصاح عن الشكوك حول قدرة المنشأة على الاستمرار حال وجود شكوك أو ظروف جوهرية تفيد ذلك، فضلاً على أنه يجب على الإدارة أيضاً أن تأخذ جميع المعلومات المستقبلية ولمدة عام في الاعتبار.

واقترح أنه في ضوء المعيار السابق يجب على المنشأة أن تأخذ الأثار المحتملة والانعكاسات المرتبطة ولمدة عام في ضوء انتشار فيروس كورونا وتقييم المنشأة من حيث الاستمرارية بالإعتماد على قدرتها على سداد الالتزاماتها قصيرة الأجل على الأقل، وكذلك تحديد مستويات السيولة والربحية وكذلك تحديد مصادر التمويل في الفترة القادمة وطرق السداد وجدولة الدوين، ويُعد من الأمور الإيجابية لانتشار فيروس كورونا ذلك الدعم المالي الذي تقدمه الأجهزة الحكومية للعديد من المنشآت سالفة الذكر.

كما حدد معيار المحاسبة الدولي رقم (10) – الأحداث بعد فترة التقرير – مفهوم تلك الأحداث المرغوب وغير المرغوب فيها التي تحدث عن نهاية فترة التقرير والتاريخ الذي تعتمد فيه القوائم المالية للإصدار حيث انتشر فيروس كورونا بجمهورية مصر العربية في شهر مارس 2020 بعد تاريخ إعداد الميزانية في 31/12/2019، كما جاءت الفقرة (5، 6) من المعيار بأنه لا يجوز للمنشأة أن تعد قوائمها المالية على أساس الاستمرارية إذا حددت بعد فترة التقرير: تنوي أن تُصفى المنشأة – أو توقف أعمالها – أو ليس لها بديل واقعي سوى أن تفعل ذلك، كما تطلب نفس المعيار.
ضرورتهم الافصاح عن الأحداث التي نشأت بعد فترة التقرير (طبيعة الحدث وتشريع أثره المالي أو بيان أنه لا يمكن إجراء هذا التقرير).

وأكد على ضرورة الإفصاح والتسهيل والمقارنة بين مستويات الأرباح والتدفقات النقدية والمعلومات المالية المستقبلية كحدث للمنشأة قبل انتشار فيروس كورونا وبعده.

ويجب على المنشآت الافصاح بالقدر الكافي في حالة توافر تلك المعلومات حيث يتوقف ذلك لكل مشروع على هياكل التمويل وطبيعة الأنشطة والمساعدات والإعانات والتسهيلات من قبل الدولة وخصوصا تسهيلات المنشآت المفترضة وطرق وآليات السداد.

كما أرى ضرورة تحديد الدور المرتقب للمراجع الخارجي في التنبؤ بالمعلومات المالية المستقبلية في ظل الأزمات المالية الحتمية لانتشار ظاهرة فيروس كورونا (كوفيد – 19) في ظل معايير المراجعة الدولية (معيار المراجعة رقم 300 بعنوان إجراءات المراقبة لمواجهة المخاطر التي تم تقييمها).

- معيار المراجعة رقم 560 بعنوان الأحداث اللاحقة.
- معيار المراجعة رقم 570 بعنوان الاستمرارية.
- معيار المراجعة رقم 580 بعنوان اقرارات الإدارة.
- معيار المراجعة رقم 600 اختبار المعلومات المالية المستقبلية.

الوصية:
تحديد دور المراجع الخارجي في اختبار المعلومات المالية المستقبلية المرتبطة بأحداث انتشار فيروس كورونا بتطبيق معايير المراجعة الدولي رقم 300.2

العدد الأول 2020